

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الزراعة

وثيقة السياسة الزراعية

تشرين الثاني ١٩٩٥

المحتويات

الصفحة

١	الفصل الأول: تقديم
١	١ . أهمية المناطق الريفية
٢	٢ . السمات العامة للسياسة الزراعية
٣	٣ . احتياجات القطاع الزراعي وطموحاته
٤	٤ . الأهداف العامة للسياسة الزراعية
٥	٥ . المبادئ والإطار العام لتنفيذ السياسة الزراعية ومتابعة تطبيقها
٦	الفصل الثاني: التنظيم المؤسسي والبنى التحتية المساندة للسياسة الزراعية
٦	١ . التفاعل بين القطاعين العام والخاص
٧	٢ . المشاركة الشعبية
٧	٣ . التعاونيات وتشجيع مبادرات الاعتماد على الذات
٧	٤ . تمثيل المزارعين
٨	٥ . تنمية القوى البشرية في مجال التنمية الزراعية والريفية
٨	٦ . مؤسسات القطاع الزراعي
٨	• وزارة الزراعة والدوائر الأخرى العاملة في مجال التنمية الزراعية والريفية
٩	• المجلس الزراعي
٩	٧ . التشريعات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي
٩	٨ . حيازة الأراضي الزراعية والتوسع الحضري
١٠	٩ . التجارة الزراعية وسياسات التسويق ومؤسساته
١٠	• الاعتماد على الذات في توفير السلع الغذائية وتنمية الصادرات
١١	• السياسة التجارية والسعرية
١٢	١٠ . الإطار التنظيمي والخدمات والمعلومات
١٢	• الإطار التنظيمي

- توفير عناصر ومدخلات الإنتاج والتسويق ١٢
- الخدمات ١٣
- المعلومات والخدمات الإحصائية ١٣
- الأبحاث الزراعية ١٤
- الإرشاد الزراعي ١٤
- الإقراض الزراعي ١٥

الفصل الثالث: السياسات والاستراتيجيات لاستثمار إمكانات النمو في الزراعة المرورية

- ١٦
- ١. المبادئ الأساسية ١٦
- ٢. الاستعمال الأمثل للمصادر المائية ١٦
- تعظيم كفاءة تخزين مياه الري ونقلها وتوزيعها واستخدامها ١٧
- زيادة كفاءة استعمال مياه الري ١٨
- نوعية وكمية المياه المعالجة والمياه الجوفية ١٨
- ٣. حماية الاستثمارات في الزراعة المرورية ١٩
- ٤. القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير ٢٠

الفصل الرابع: السياسات والاستراتيجيات لاستثمار إمكانات النمو في الزراعة البعلية

- ١. إنتاج الزيتون والفواكه ٢٢
- ٢. إنتاج الحبوب ٢٢
- ٣. الحد من التوسع السريع لحدود البلديات على حساب الأراضي الزراعية ٢٣
- ٤. تجميع الأراضي الزراعية ٢٤
- ٥. المحافظة على التربة والمياه ٢٤

الفصل الخامس: السياسات والاستراتيجيات للاستغلال المستدام للمناطق قليلة الأمطار (أقل من

٢٥ ٢٠٠ ملم/السنة)

- ٢٦ ١. التشريعات الخاصة بحيازة الأرض
- ٢٧ ٢. تحسين إنتاج الأعلاف في المراعي الطبيعية
- ٢٧ ٣. وقف التصحر وعكس مساره
- ٢٨ ٤. تنظيم عمليات اجتياز الحدود من قبل الحيوانات والرعاة
- ٢٨ ٥. تدريب القوى البشرية

الفصل السادس: السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى استغلال أفضل لإمكانات التنمية النمو في

٢٩ الإنتاج الحيواني

- ٣١ ١. الأهداف الرئيسة لسياسة تنمية الثروة الحيوانية
- ٣١ ٢. سياسات تنمية الثروة الحيوانية

الفصل السابع: السياسات والاستراتيجيات لاستغلال إمكانات النمو في الثروة الحرجية

- ٣٣ ١. زيادة المساحة المغطاة بالغابات
- ٣٣ تحديد الأراضي الحرجية وتوضيح وضعها القانوني
- ٣٤ تحديد الوضع القانوني لأراضي الدولة غير المسجلة
- ٣٤ تجميع الأراضي الحرجية
- ٣٤ التوسع في المساحات المغطاة بالحراج
- ٣٤ وقف تحويل الأراضي الحرجية إلى استعمالات أخرى
- ٣٥ ٢. تحسين إدارة الغابات
- ٣٥ التحريج كأحد الخيارات في المهمة لدى تحديد استعمالات الأراضي
- ٣٥ حماية الموارد الحرجية
- ٣٦ ٣. توسيع القاعدة المعرفية المتعلقة بالموارد الحرجية والبيئة
- ٣٦ ٤. تحسين القدرة الوطنية في مجال تنمية الثروة الحرجية

السياسة الزراعية في الأردن

الفصل الأول

تقديم

تؤكد الحالة الراهنة للقطاع الزراعي في الأردن الحاجة إلى نظرة أكثر عمقاً لهذا القطاع، وإلى صياغة سياسة زراعية مناسبة تشكل جزءاً لا يتجزأ من سياسة تنمية المجتمع الأردني ككل، وتأخذ بالاعتبار الاعتماد المتبادل والترابط فيما بين التنمية الريفية والحضرية والمتطلبات الخاصة بكل منهما.

لقد كان الأردن وما زال يتحول من مجتمع يغلب عليه الطابع الريفي إلى مجتمع يعتمد اقتصاداً متنوعاً تقوم فيه قطاعات الخدمات والصناعة بأدوار متزايدة الأهمية. ومع أن النشاط الاقتصادي المبني على الزراعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة يسهم بحوالي ٢٢% من الاقتصاد الوطني، إلا أن عوامل النمو السكاني، والهجرة بأشكالها المختلفة، والتحضر السريع، وتزايد الدخل والتقدم في العلوم والتكنولوجيا، والتطور في مجال المعلومات والاتصالات هي التي تحدد مسار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وعليه لا بد لسكان الريف من تكييف أسباب عيشهم ونشاطاتهم الاقتصادية تبعاً لهذه التغيرات. وهناك دلائل واضحة على أن المنتجين الزراعيين قد أخذوا فعلاً يتجاوبون مع هذه التغيرات.

١-١ أهمية المناطق الريفية

تلعب المناطق الريفية دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الأردن باعتبارها:

- مؤثلاً للسكان وبيئة طبيعية وإراثاً حضارياً تشكل مجتمعة عنصراً مهماً في نسيج الأردن الريفي والحضري.
- مصدراً للموارد الطبيعية والمعدنية.
- قاعدة أساسية للإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني والغابات).

ولسكان الريف دور مهم في المحافظة على البيئة، كمنتجين يديرون الموارد الزراعية الوطنية، ويؤثرون بشكل مباشر على وضع ومستقبل هذه الموارد والبيئة العامة كإرث يجب الحفاظ عليه للأجيال القادمة.

٢-١ السمات العامة للسياسة الزراعية

لابد للسياسة الزراعية - كجزء من سياسة اجتماعية واقتصادية متكاملة- أن تتصف وتعمل على تحقيق ما يلي:

أ) الكفاءة: وتعني

١. تنمية الموارد الطبيعية والزراعية المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل.
٢. مراعاة الجدوى الاقتصادية والميزة التنافسية في الاستفادة من هذه الموارد.

ب) الديمومة: وتعني

١. إدارة الموارد الزراعية وخاصة التربة والمياه والغطاء النباتي بطريقة تضمن حمايتها وتنميتها حيثما كان ذلك مجدياً من الناحية الاقتصادية، واستدامة إنتاجها على المدى البعيد.
٢. كون الإجراءات الهادفة إلى تعزيز التنمية الزراعية قابلة للاستمرار على المدى البعيد دون أن تشكل عبئاً على موازنة الدولة.
٣. توفر الاستقرار والمناخ الاستثماري الملائم للقطاعين العام والخاص من خلال التطوير والتحديث المستمر للتشريعات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي بما يلي الاحتياجات المتغيرة للتنمية الزراعية.
٤. تأمين السلع الغذائية للمستهلكين باستمرار وبكميات كافية ونوعيات مناسبة.

ج) العدالة: وتعني

١. تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي ما بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وداخل القطاع الزراعي نفسه.
٢. توفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة لجميع العاملين في النشاطات الاقتصادية الزراعية، وخاصة أولئك العاملين في مجال الإنتاج الزراعي وبالتحديد صغار المزارعين الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر أساسي لدخولهم.

٣. زيادة دخول المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي، ورفعها لمستويات تتحقق فيها العدالة، وتكفل بالتالي تحسين مستوياتهم المعيشية.

٣-١ احتياجات القطاع الزراعي وطموحاته:

تستهدف السياسة الزراعية في الأردن بشكل عام تحقيق تنمية ريفية متوازنة، ولذلك لا بد لها من أن تراعي وجود بنية زراعية متنوعة، وأنظمة مختلفة للملكية الأرض الزراعية والثروة الحيوانية، وتفاوتاً في حجم الحيازات الزراعية وأنواعها، وأن تأخذ بالاعتبار علاقات الترابط والاعتماد المتبادل بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية وبين الاستقرار والنمو الاقتصادي

وتعمل السياسة الزراعية، من خلال وسائلها وأدواتها المختلفة، على مساعدته المزارعين للتوجه نحو إنتاج سلع زراعية بنوعية جيدة، واستعمال وسائل وتقنيات إنتاج لا تتعارض مع الأهداف الوطنية المتعلقة بحماية البيئة. كما أنها تعمل على تحقيق توازن بين الحاجة للمحافظة على الموارد الزراعية وحماية البيئة من ناحية، وبين مصالح المزارعين واحتياجات ومصالح الفئات الأخرى من السكان، وخاصة ذوي الدخل المتدنية والمتوسطة من ناحية ثانية، وأن يقوم هذا التوازن على مبادئ العدالة والكفاءة والديمومة.

ومن هذا المنطلق تسعى الحكومة للوصول إلى:

١. قطاع زراعي يشكل جزءاً مهماً في الاقتصاد الوطني، ويساهم في الدخل القومي بإنتاج زراعي منافس وموجه نحو السوق.
٢. قطاع زراعي يساهم في حماية البيئة الطبيعية من خلال تبني تقنيات وأنماط استعمال للأراضي الزراعية قابلة للاستدامة، وتتفق وأسس ومتطلبات المحافظة على التربة والمياه والحياة البرية.
٣. قطاع زراعي متنوع من حيث ملكية الأرض ومصادر المياه والثروة الحيوانية والنباتية.
٤. قطاع زراعي يشكل قاعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة للمناطق الريفية
٥. قطاع زراعي يعتمد على منتجين يشاركون هم وأسرههم مشاركة كاملة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
٦. نظام إنتاج حيواني يرتبط بالأرض الزراعية، ويتسم بالكفاءة والملاءمة لظروف الإنتاج وأساليب التربية المحلية.

٧. نظام زراعي يعتمد التكنولوجيا المتطورة في إنتاج سلع غذائية وزراعية بمواصفات عالية، وبما يلي متطلبات السوق وأذواق المستهلكين.
٨. زراعة تواكب التقدم العلمي والتكنولوجي وتطوعه لخدمة المجتمع والبيئة حاضراً ومستقبلاً.
٩. زراعة تدعم وتحافظ على صفاء نظافة الريف الأردني وجماله وتنوعه.
١٠. اقتصاد زراعي يوفر فرصاً وحوافز للأجيال القادمة للاستثمار المجدي في هذا القطاع.

٤-١ الأهداف العامة للسياسة الزراعية

تتمثل الأهداف الرئيسية للسياسة الزراعية في الأردن بما يلي:

١. زيادة نسبة الإعتماد على الذات في توفير الغذاء.
٢. اعتماد مبدأ الكفاءة الاقتصادية في إدارة واستغلال عناصر الإنتاج الزراعي من مياه وأرض زراعية ورأس مال وأيد عاملة مع المحافظة على البيئة، وضمان استدامة الإنتاج على المدى البعيد.
٣. زيادة الدخل والأرباح الناتجة عن الزراعة وتحسين مستوى معيشة المزارعين والعاملين في الأنشطة الأخرى ذات العلاقة بالزراعة .
٤. توجيه الإنتاج الزراعي والغذائي لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، وأن يكون هذا الإنتاج منافساً من حيث النوعية والسعر.
٥. تعظيم القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي للنشاطات الزراعية كافة خاصة تلك المتعلقة بالإنتاج، وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.
٦. تنمية الصادرات من المنتجات الزراعية للمساهمة في تحسين الميزان التجاري.
٧. تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وضمن القطاع الزراعي نفسه.
٨. تحقيق التكامل في النشاط الاقتصادي الزراعي بين الأقطار العربية والسعي للتعاون مع دول المنطقة في مجال إنتاج وتبادل السلع الزراعية والغذائية بموجب أسس تضمن تبادل المنافع بشكل متوازن للأطراف كافة.

٥-١ المبادئ والإطار العام لتنفيذ السياسة الزراعية ومتابعة تطبيقها

ستعمل الحكومة الأردنية على تحقيق الأهداف الشاملة سالفة الذكر من خلال توفير البيئة الاقتصادية المناسبة، والأطر المؤسسية والتشريعية الضرورية لتوجيه ودعم التغير المطلوب في المناطق الريفية وفي وظائف القطاع الزراعي للتجاوب مع المستجدات والتحديات التي تواجه هذا القطاع ضمن الإطار العام والمبادئ التالية:

- تهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص لأخذ الدور الرئيسي في التنمية الزراعية، وتوفير الشروط الضرورية لقيام سوق للسلع والخدمات الزراعية يؤدي وظائفه بحرية، بما في ذلك وضع الأطر التنظيمية والرقابية اللازمة.
- الالتزام بتنفيذ السياسات الحكومية المتعلقة بمساندة الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية، وإجراء التعديلات الضرورية عليها كلما دعت الحاجة لذلك.
- قيام الحكومة بتوفير الدعم المؤسسي وتقديم الخدمات الزراعية في المجالات التي يعجز فيها القطاع الخاص عن تقديم مثل هذه الخدمات، بما في ذلك إقامة البنى التحتية الضرورية للتنمية الزراعية، وتوفير المعلومات وما إلى ذلك من خدمات أساسية.
- توفير الظروف لمشاركة فعالة للمزارعين والفئات الأخرى ذات العلاقة في صياغة سياسات وأولويات التنمية الزراعية وفي تنفيذ مختلف البرامج والنشاطات الزراعية المقررة.
- ضمان التكامل والتنسيق ما بين السياسة الزراعية والسياسة العامة للدولة وسياسات القطاعات الأخرى.
- اعتماد التنمية الزراعية كأساس للتنمية الريفية المتكاملة.

الفصل الثاني التنظيم المؤسسي والبنى التحتية المساندة للسياسة الزراعية

١-٢ التفاعل بين القطاعين العام والخاص

نظراً لأن الزراعة في الأردن تعتمد وستبقى تعتمد على مبدأ الملكية الخاصة للموارد الزراعية وإدارتها فإن تنمية قطاع زراعي ديناميكي، قادر على تلبية الاحتياجات الوطنية للتنمية الزراعية وتوفير منتجات عالية الجودة للمستهلكين والمحافظة على الأسواق التصديرية وتوسيعها، يتطلب ما يلي:

١. تعاوناً وثيقاً بين القطاعين العام والخاص.
٢. قطاعاً خاصاً يمتلك مؤسسات نشطة وقوية.
٣. التزاماً من الحكومة بتوفير التسهيلات الضرورية للقطاع الخاص للقيام بالدور الرئيسي في مجال التنمية الزراعية، وتركيز نشاطاتها في توفير الخدمات في المجالات وفي المناطق التي يعجز القطاع الخاص عن تلبية هذه الخدمات فيها، وفي توفير البنى التحتية والمعلومات والخدمات الضرورية لتنمية زراعية مستدامة.
٤. قطاعاً زراعياً يتسم بالمرونة وسرعة التجاوب مع المستجدات، وبالقدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.
٥. مؤسسات وبنية تحتية مساندة، قادرة على التطور وتكييف السلع والخدمات والمعلومات التي تقدمها بما يتجاوب مع التغيرات المستمرة في القطاع الزراعي والمناطق الريفية، وعلى المساهمة الفاعلة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.
٦. إعادة النظر بشكل دوري في الترتيبات المؤسسية والتشريعات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي الزراعية لتقييم مدى ملاءمتها للظروف والاحتياجات المتغيرة، وإدخال أي تعديلات تقتضيها مراحل التنمية الزراعية، ومتابعة وتقييم أثر هذه التعديلات، والحرص على تجنب آثارها السلبية سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم بيئية خلال مرحلة الانتقال والتحول.

٢-٢ المشاركة الشعبية

يعتبر بناء قطاع زراعي ديناميكي سريع الاستجابة للمتغيرات شرطاً أساسياً لتحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف مشاركة الأفراد والجماعات المعنية على مختلف المستويات في صياغة السياسة الزراعية وتنفيذها، بما في ذلك تحديد استراتيجيات وأولويات التنمية الزراعية، وتحديد أهداف وبرامج البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي، وذلك من خلال إقامة تنظيمات المزارعين كاتحادات المزارعين والجمعيات والاتحادات التعاونية والتنظيمات الزراعية المهنية وتعاونيات الإنتاج والتسويق وما إلى ذلك.

ولتحقيق ذلك ستعمل الحكومة على وضع صيغ تضمن مشاركة شعبية فاعلة وتعاوناً أوسع بين القطاعين العام والخاص.

٣-٢ التعاونيات وتشجيع مبادرات الاعتماد على الذات

ستعمل الحكومة على تشجيع مبادرات المزارعين للاعتماد على الذات في حل مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال جهودهم الذاتية حيث أن النشاطات الزراعية المتنوعة والمتفاوتة في حجمها وتعقيدها، ابتداءً من النشاط الزراعي الأسري الصغير وانتهاءً بالإنتاج التجاري الكبير، تتطلب تعاوناً بين المزارعين للتغلب على عدم التكافؤ في فرص الإنتاج والتسويق. وهكذا فسيكون للتعاونيات الريفية أدواراً تؤديها لا سيما تلك التي تسعى إلى التخصص في إنتاج سلع زراعية معينة. وستسعى الحكومة إلى تشجيع العمل التعاوني بأشكاله المختلفة لدعم أنشطة صغار المزارعين والمبادرات التي يقومون بها لتعزيز الاعتماد على الذات في مختلف المجالات كإقامة مراكز لتأجير الآلات الزراعية ومراكز لجمع الحليب ومراكز لتقديم الخدمات وما إلى ذلك.

٤-٢ تمثيل المزارعين

نظراً لأهمية مشاركة المزارعين في صياغة وتنفيذ سياسات القطاع الزراعي، وتمكيننا لهم من القيام بذلك، ستعمل الحكومة على تعزيز تمثيل المزارعين في مؤسسات القطاع العام على المستويات كافة، وإقامة اتحاد عام للمزارعين.

٥-٢ تنمية القوى البشرية في مجال التنمية الزراعية والريفية

تدرك الحكومة أن تنمية وتطوير القوى البشرية العاملة في مجال التنمية الزراعية والريفية، من خلال التدريب والتعليم المستمر، هو أحد أهم الاستثمارات في التنمية الزراعية المستقبلية. ومن المسلم به أن مثل هذا الإعداد يجب أن يبدأ في مراحل الدراسة الأساسية والثانوية، وأن يستمر من خلال التعليم المستمر للكبار الذي يكتسب أهمية كبرى خاصة في البيئات الزراعية المتغيرة. وكما يجب كذلك تلبية ما تحتاجه قيادات مجموعات المزارعين وتنظيماتهم من مهارات ومعلومات تنقل إليهم من خلال التدريب ومن خلال تنظيم برامج إرشادية متخصصة.

وضمن هذا الإطار ستدعم الحكومة إنشاء مؤسسات للتدريب في مواقع مختارة، وستعمل على إعادة النظر في برامج ومناهج التدريب الحالية وتعديلها لتتلاءم مع ظروف البيئات الزراعية والاحتياجات المتغيرة في الريف وجعلها معتمدة على نتائج الأبحاث والدراسات وموجهة لتلبية الاحتياجات المستقبلية من القوى البشرية المدربة. وستؤدي الجهود التي ستبذل في هذا المجال إلى تطوير مهارات المزارعين وتحسين قدراتهم التنافسية كما وستعمل الحكومة على تهيئة الظروف الملائمة لتدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج في مؤسسات القطاع الخاص.

٦-٢ مؤسسات القطاع الزراعي

تتطلب التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والتنمية الريفية المتكاملة إعادة النظر دورياً في المهام والهياكل التنظيمية لمؤسسات القطاع الزراعي وتعديلها بما يتلاءم والاحتياجات المتغيرة ومتطلبات التنمية الشاملة، وتشمل هذه التعديلات ما يلي:

١-٦-٢ وزارة الزراعة والدوائر الأخرى العاملة في مجال التنمية الزراعية والريفية.

نظراً للمسؤوليات والواجبات الكبيرة الملقاة على عاتق وزارة الزراعة تجاه تنمية القطاع الزراعي فإن وجود وزارة تتميز بالكفاءة والفعالية في أداء مهامها، واستشراف التطورات المستقبلية، وإدخال التحسينات الضرورية في قطاعات الزراعة الفرعية هو أمر أساسي لتحقيق تقدم زراعي ملموس.

وتتطلب التنمية الزراعية المستدامة كذلك إعادة النظر بشكل دوري في أدوار ومسؤوليات وصلاحيات جميع الوزارات والمؤسسات المشاركة في تنمية القطاع الزراعي، لتحديدها وتوضيحها بهدف تحسين الأداء الكلي للقطاع الحكومي، والحد من الازدواجية والتضارب بين هذه المؤسسات، وتعزيز التنسيق والتعاون المؤسسي خاصة عندما تتقاطع مجالات مسؤولياتها مع الحدود المرسومة للوزارات والمؤسسات والدوائر الأخرى، كما في مجالات إدارة المياه ومساقطها، والمحافظة على البيئة، ومكافحة التصحر، والحجر الزراعي والبيطري، واستيراد وتصدير المنتوجات الزراعية وما إلى ذلك.

٢-٦-٢ المجلس الزراعي

ستعمل الحكومة على تنشيط المجلس الزراعي وتحويله إلى هيئة فاعلة وذات تأثير في مجال التنمية الزراعية، على أن يعهد إليه بمسؤولية صياغة السياسة الزراعية ومتابعة تنفيذها وتنسيق الخدمات والنشاطات التنموية في القطاع الزراعي والتوصية بالتشريعات الضرورية لتعزيز أهداف التنمية الزراعية والريفية. وسيرافق ذلك تعزيز تمثيل المزارعين والقطاع الخاص في المجلس تأكيداً لأهمية مشاركتهم في أعماله.

٧-٢ التشريعات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي

تدرك الحكومة أهمية إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالقطاع الزراعي لتعديلها بما يتلاءم والمتطلبات الحالية والمستقبلية للتنمية الزراعية، وبشكل خاص قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ والالتزام بتنفيذها بصورة فعالة. كما ستعمل الحكومة على إعادة النظر في الإطار القانوني والتشريعات الخاصة بالتعاونيات وتعديلها لمواجهة التحديات المتوقعة.

٨-٢ حيازة الأراضي الزراعية والتوسع الحضري

مع الإقرار بمبدأ ملكية الأفراد للموارد الزراعية وإدارتها، إلا أنه لا يجوز للملكية الخاصة أن تتجاهل الالتزامات الأكثر أهمية والمرتبطة بتلبية المصالح الفعلية للمجتمع بأسره، وعليه سيتم الإسترشاد بالمبادئ التالية في المحافظة على الأراضي الزراعية وحمايتها:

- أن يكون استعمال الأرض للغايات الزراعية استعمالاً قابلاً للاستدامة، وسليماً من الناحية البيئية.

- أهمية الحد من تفتت الحيازات في مناطق الزراعة المطرية، ومحاولة عكس اتجاهه من خلال تجميع الحيازات الصغيرة بها.
- تعديل أنظمة حيازة وتأجير الأراضي في المناطق المروية لتتلاءم بصورة أفضل مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وتقنيات الإنتاج الحديثة.
- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بملكية واستعمالات الأراضي في مناطق البادية، ومعالجة المشكلات المتعلقة بالواجهات العشائرية وقضايا "وضع اليد" والتعدي على أملاك الدولة في هذه المنطقة، وذلك بهدف وقف الرعي الجائر والحد من التصحر المتسارع بها، واعتماد أسس عامة للاستعمال المستدام لهذه الأراضي وما يستدعيه ذلك من إقامة مؤسسات وأجهزة حكومية فاعلة وقادرة على تنفيذ أحكام القانون. ولما كانت المناطق الحرجية تواجه مشكلات مشابهة فإن الأمر يستدعي سن تشريعات خاصة توقف التعدي على الأراضي الحرجية، وتساعد على وضع السياسة الحرجية موضع التنفيذ، وتفي بمتطلبات تطوير تلك الأراضي وتنميتها.
- التصدي بجهد حكومي منسق للحد من تحويل استعمال الأراضي الزراعية لغايات غير زراعية كالإسكان والصناعة والطرق وغير ذلك.

٩-٢ التجارة الزراعية وسياسات التسويق ومؤسساته

١-٩-٢-١ الاعتماد على الذات في توفير السلع الغذائية وتنمية الصادرات

يعتمد الأردن بشكل رئيسي على الاستيراد في تلبية احتياجاته من السلع الغذائية الأساسية وبعض السلع غير الأساسية. ولا بد من الاعتراف بأن السياسة الرامية إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي وما تستدعيه من حماية متشددة للقطاع الزراعي تنطوي على تكاليف اقتصادية واجتماعية وبيئية عالية في حين أن المنافع العائدة على البلد والمواطنين تكون محدودة وقصيرة الأمد. وبالمقابل فإن اعتماد سياسة تقوم على تشجيع إنتاج وتصدير منتجات عالية القيمة واستيراد منتجات منخفضة القيمة نسبياً ستؤدي إلى زيادة العائد الإجمالي والصافي للإنتاج الزراعي، وسيكون لذلك أثر إيجابي في خفض العجز التجاري وتحسين ميزان المدفوعات والمساعدة في تخفيض العبء المالي الذي تتحمله الخزينة نتيجة الدعم المقدم للزراعة.

ولما كان المزارعون الأردنيون مطالبين باستمرار بتحقيق أعلى مردود من استغلال الموارد الزراعية المتاحة لهم ولتقديم منتجات قادرة على المنافسة من حيث النوع والسعر في الأسواق المحلية والخارجية، فإنه لا بد من توافر قنوات ومؤسسات تسويقية كفؤة وتطوير البنى التسويقية القائمة، واستكشاف طرق جديدة لتصرف المنتجات الزراعية.

وسيقضي التغيير في الطلب على المنتجات الزراعية إعادة توجيه نمط الإنتاج الحالي بإدخال محاصيل جديدة وتحسين نوعية الإنتاج بما يفي بمتطلبات الأسواق المحلية والخارجية، وازدياد أساليب جديدة في التصنيع والتسويق. وستعمل الحكومة على دعم جهود المزارعين والعاملين في النشاطات الاقتصادية الزراعية لتحقيق ذلك.

٢-٩-٢ السياسة التجارية والسعرية

نظراً لاعتماد الأردن على روابط تجارية في تصدير واستيراد المنتجات الزراعية، فسيحظى تشجيع الصادرات باهتمام خاص، حيث ستقوم الحكومة بمعالجة المعوقات القانونية والإدارية التي تؤثر في هذا النشاط آخذة بالاعتبار إجراءات التدخل في السوق وسياسات الدعم التي تتبناها حكومات أخرى وتؤثر بصورة سلبية على المنافسة الحرة في الأسواق.

وفي الوقت الذي ستبقى فيه أنشطة الاتجار بالسلع الزراعية في يد القطاع الخاص، فإن مؤسسات القطاع العام تحت مظلة وزارة الزراعة ستسند إليها مسؤولية الإشراف والرقابة ووضع القواعد التي تدار بها دفة التجارة الزراعية، ووضع المواصفات والمعايير والتعليمات الزراعية ومراقبة تنفيذها، وضمان حرية السوق والمنافسة العادلة، والمساعدة في استكشاف ودخول أسواق جديدة. وسيتم وضع برنامج متكامل لتشجيع الصادرات الزراعية تشترك في بلورته وتنفيذه مؤسسات القطاعين الخاص والعام.

وستعمل الحكومة على تشجيع زيادة إنتاج الحبوب للمحافظة على نسبة معينة من الاكتفاء الذاتي، علماً بأن الكمية المنتجة محلياً من الحبوب، والتي تشتريها الحكومة بأسعار معلنة سلفاً، محدودة بالمقارنة مع الكمية التي تستوردها ضمن إطار السياسة الحالية في دعم أسعار الحبوب، وستراعي الحكومة أن يكون سعر الشراء حافزاً للمزارعين على زيادة الإنتاج ومراعياً لأسعار السوق في الوقت نفسه.

٢-١٠ الإطار التنظيمي والخدمات والمعلومات

تلتزم الحكومة بدعم تنمية القطاع الزراعي من خلال مؤسساتها ونشاطاتها وذلك بتوفير الإطار العام واللوائح والتعليمات للسياسة الزراعية، إضافة إلى توفير المعلومات والخدمات الأساسية التي تتطلبها عملية التنمية الزراعية مثل المعلومات، وخدمات البحوث والإرشاد ووضع الإطار التنظيمي لخدمات التسويق، وضمان توفير مصادر التمويل ومدخلات الإنتاج وما إلى ذلك. وتكمن أهمية هذه المؤسسات ونشاطاتها في أثرها المباشر على تحسين البيئة التي تعمل فيها مشروعات المزارعين والنشاطات الاقتصادية الزراعية المكتملة لها.

٢-١٠-١ الإطار التنظيمي

يحتاج أي نظام زراعي يقوم على مبدأ المنافسة ويعمل على تلبية احتياجات الأسواق المحلية وأسواق التصدير إلى إطار قانوني وتنظيمي فعال وموثوق. لذا ستقوم الحكومة بوضع أنظمة وتعليمات لتحسين بيئة الإنتاج والتسويق. كما ستولي الحكومة عناية خاصة لتطوير وتحديث الأنظمة والتعليمات الأخرى المتعلقة باستيراد وتصدير السلع الزراعية بما في ذلك الأنظمة الخاصة بمعالجة المنتجات الزراعية، وإجراءات الحجر الزراعي والبيطري، وضبط جودة مدخلات الإنتاج الزراعي، والكشف على الأثر المتبقي للمبيدات، ووضع المواصفات القياسية للمنتجات المعدة للتصدير وعبواتها، وإصدار الشهادات الصحية وشهادات الاعتماد للبذور والنباتات. وسيتم أيضاً إقامة البنى التحتية الضرورية لتنفيذ مثل هذه الأنظمة والتعليمات ومتابعة تطبيقها.

٢-١٠-٢ توفير عناصر ومدخلات الإنتاج والتسويق

إن توافر العناصر الرئيسة للإنتاج والتسويق وتخصيصها للاستثمارات الاقتصادية المجدية هي أمور حيوية للمنتجين الزراعيين وللعاملين في النشاطات الاقتصادية الزراعية باعتبارهم مشاركين ومعينين في الإنتاج الزراعي عالي القيمة. كما أن عدداً من العوامل الأخرى، كسهولة الحصول على الأرض الزراعية وحيازتها، ونوع التربة، ووضوح حقوق استعمال مياه وانتظام توفرها، وتوافر العمال المهرة، تصبح أموراً ذات أهمية عند اتخاذ قرارات تتعلق بجدوى الاستثمار التجاري في الزراعة. وبالمثل فإن توافر مدخلات الإنتاج المناسبة وفي الوقت المناسب له أثر في القرارات التي تحدد نوع الإنتاج.

وعليه فإن الحكومة، وكجزء من جهودها في توفير بيئة ملائمة لنمو القطاع الزراعي وتطوره وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في مختلف النشاطات الزراعية، ستبذل جهداً خاصاً للتأكد من توافر البيئة المناسبة للاستثمار في هذا القطاع، وضمان توافر الموارد والمدخلات المطلوبة بشكل ملائم.

٢-١٠-٣ الخدمات

يحتاج القطاع الزراعي الموجه نحو الإنتاج التجاري للسوق المحلي و التصدير إلى خدمات متنوعة لضمان التشغيل الكفؤ والفعال للمشاريع الزراعية والنشاطات الأخرى المعتمدة عليها والمكملة لها. وتشمل هذه الخدمات، على سبيل المثال، خدمات تحليل المياه والتربة والنباتات وتشخيص الأمراض النباتية وتصنيف الفيروسات، وتحليل الأسمدة والمبيدات والأعلاف، وتحليل الأثر المتبقي للمبيدات، وإنتاج وإكثار البذور المحسنة وإنتاج الأشتال والخدمات البيطرية وما إلى ذلك.

وفي هذا المجال، ستعمل الحكومة على تقييم حجم الطلب على هذه الخدمات، وستسعى إلى تشجيع القطاع الخاص لتقديمها مباشرة للمزارعين كلما أمكن ذلك. وإذا لم يكن القطاع الخاص قادراً على تقديم هذه الخدمات بشكل كاف ومناسب فستعتمد الحكومة إلى دعم مؤسسات خاصة لإقامة البنى التحتية والمرافق الأساسية الضرورية لتقديم هذه الخدمات. كما ستعمل الحكومة بالتعاون مع منظمات المزارعين على وضع وتنفيذ برامج لمواجهة الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

٢-١٠-٤ المعلومات والخدمات الإحصائية

تمكيناً للأفراد والمنظمات والمؤسسات العاملة في الزراعة والنشاطات المكملة لها من اتخاذ قرارات مبنية على معرفة مسبقة وأسس علمية سليمة، فإنه من الضروري توفير إحصاءات وبيانات ومعلومات زراعية وتسويقية حول تكاليف الإنتاج والعرض والطلب والأسعار بالإضافة إلى حالة الأسواق والأحوال الاقتصادية العامة وغير ذلك من المعلومات ذات العلاقة. كما أن الإحصاءات الزراعية الموثوقة لا غنى عنها للحكومة من أجل التخطيط ووضع السياسات الزراعية.

لذا ستعمل الحكومة على توحيد مصادر الإحصاءات الزراعية والتسويقية والاقتصادية من خلال وضع إطار لتنسيق العمل وتكامله بين المؤسسات المسؤولة عن جمع البيانات ومعالجتها، وسيبنى هذا التنسيق على أساس إجراء تقسيم فعال للمهام والمسؤوليات وفقاً لكفاءة وقدرة هذه المؤسسات على جمع البيانات وإجراء التحليلات المطلوبة.

٢-١٠-٥ الأبحاث الزراعية

لتلبية حاجة القطاع الزراعي للتقنيات المتطورة في الإنتاج قامت الحكومة بإعادة هيكلة النظام الوطني للأبحاث الزراعية ونقل التكنولوجيا، حيث تم منح المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا مزيداً من الاستقلالية الإدارية والمالية ضمن وزارة الزراعة.

كما تم إعداد استراتيجية وطنية للأبحاث الزراعية ونقل التكنولوجيا، أوكل بموجبها إلى المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا مهمة تنفيذ وتنسيق ودعم نشاطات الأبحاث الزراعية ذات الطابع التطبيقي ونقل التكنولوجيا. وقد فوض إلى المركز القيام بهذا النشاط منفرداً أو بالتعاون مع مؤسسات أبحاث أخرى داخل المملكة وخارجها، بالإضافة إلى مسؤوليته المباشرة عن فحص واعتماد ونقل المعلومات الفنية المتعلقة بالإنتاج وتلك المتعلقة بإدارة الموارد الزراعية والسياسات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية الزراعية في المملكة.

وسيوفر المركز الخبرة الفنية والدعم لمؤسسات الإرشاد الزراعي في مجال توفير المعلومات الفنية، وإعداد النشرات الإرشادية، وتدريب المرشدين الزراعيين، وإجراء التجارب والمشاهدات الحقلية، وتطوير آلية مناسبة تضمن تدفقاً منتظماً للمعلومات والتغذية الراجعة بين الباحثين والمرشدين والمنتجين.

٢-١٠-٦ الإرشاد الزراعي

نظراً لأن التدفق المستمر للمعلومات والتغذية الراجعة يعتبران أمرين حيويين لنجاح التنمية الزراعية، فإن إقامة الروابط الرسمية الوثيقة بين المؤسسات المولدة لهذه المعلومات وتلك التي تتبناها وتنشرها يعد شرطاً أساسياً للوصول إلى تحسينات ذات قيمة تحقق التقدم المنشود.

وبناءً عليه ستعمل الحكومة على التأكد من إقامة روابط رسمية بين هذه المؤسسات، والتأكد من أنها ستعمل بكفاءة وفعالية، وأن تكون المعلومات التي تنشر في أوساط المزارعين معلومات صحيحة وواقعية وحيادية ومفيدة.

وسيتيم تقديم خدمات الإرشاد الزراعي الحكومي في المجالات واللفئات التي لا تغطيها بشكل كاف ومناسب المؤسسات الخاصة ومؤسسات الإرشاد الزراعي الأخرى وبشكل مناسب. كما ستعمل

الحكومة على تقديم الخدمات الإرشادية المجانية للمزارعين والفئات المستهدفة الأخرى في المجتمع الزراعي لتحسين إدارة مزارعهم لزيادة كفاءة الإنتاج واستدامته وتطبيق تقنيات المناولة السلمية للمنتجات الزراعية بعد الحصاد مع مراعاة سلامة هذه الإجراءات من الناحية البيئية. كما ستعمل الحكومة على مساعدة المزارعين على إنشاء منظمات وتجمعات تخدم مصالحهم وتمكنهم من تحقيق أهدافهم بطرق أكثر جدوى وفعالية من خلال هذه التنظيمات.

وفي هذا الإطار ستعمل الحكومة على وضع استراتيجية وطنية مفصلة للإرشاد الزراعي تحدد دور ومهام كل من الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات التطوعية واتحادات المزارعين في تقديم خدمات الإرشاد الزراعي.

٧-١٠-٢ الإقراض الزراعي

لما كان تمويل عمليات الإنتاج والتسويق أمراً حيوياً لعدد كبير من المنتجين في مختلف القطاعات الزراعية، فستعمل الحكومة على توفيره بشكل يتناسب واحتياجات المنتجين ومتطلبات التنمية الزراعية.

وتمكيناً لمؤسسة الإقراض الزراعي من تحقيق ذلك ستعمل الحكومة على إعادة هيكلتها لتصبح مصرفاً للادخار والإقراض الزراعي يتمتع باستقلال مالي وإداري، وتكون عملياته المصرفية مكاملة لنشاطات المصارف الخاصة. وستستهدف عمليات المصرف الجديد، بشكل خاص، الأفراد والتنظيمات الريفية التي تواجه صعوبات مؤسسية في الحصول على قروض من المصارف الخاصة. كما ستعمل الحكومة على مساعدة المزارعين في الحصول على قروض زراعية على أسس تتمشى مع أحكام الشريعة وعلى تشجيع تطوير أو إنشاء مؤسسات إقراض خاصة بالتمويل الزراعي شريطة أن تستكمل مثل هذه المؤسسات المتطلبات القانونية لمؤسسات الإقراض المتخصصة.

الفصل الثالث

السياسات والاستراتيجيات لاستثمار إمكانات النمو في الزراعة المرورية

١-٣ المبادئ الأساسية

من أجل استغلال إمكانات النمو في الزراعة المروية سيواصل الأردن اتباع سياسة إنتاج موجه نحو السوق تقوم على إتاحة الفرص الاقتصادية وتوفير الحوافز وتطوير قدرات مؤسساته لزيادة وتنويع الصادرات من الخضار والفواكه، والوصول إلى ما وراء أسواق الشرق الأوسط التقليدية دون إهمال لتلك الأسواق. وعليه فسيعمل الأردن على استعادة الميزة النسبية لمنتجاته الزراعية في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، كما سيكون الإنتاج لغايات التصدير جزءاً من استراتيجية طويلة الأمد لاستغلال الفرص التي تتيحها التطورات الاقتصادية والسياسية على المستويات الإقليمية والدولية وسيكون للبحوث الزراعية والإرشاد دور أساسي في الوصول إلى إنتاج زراعي متطور ومستدام في الأراضي المروية.

ونظراً لأن محدودية المياه المتاحة للري تعتبر العامل الأكثر تحديداً لنمو هذا القطاع فلا بد أن تعطي الأولوية للسياسات الموجهة نحو تحسين كفاءة استخدام المياه، وأن تتوافق أهداف تنمية الزراعة المروية مع أهداف السياسة الزراعية الشاملة التي سبق ذكرها.

٢-٣ الاستعمال الأمثل للمصادر المائية:

لتحقيق الاستغلال الكفؤ لمصادر المياه المتاحة، ستتبنى الحكومة السياسات والاستراتيجيات

التالية:

أ) تعظيم كفاءة تخزين مياه الري ونقلها وتوزيعها واستخدامها:

تستهدف سياسات الحكومة في هذا المجال التوفير في كميات المياه المستعملة في الري، والتقليل من حدة النقص في المياه التي تواجه الزراعة المروية. ويتطلب تحقيق ذلك جهوداً واستثمارات مشتركة ومتزامنة من قبل الحكومة والمزارعين المعنيين لاسيما في المجالات التالية:

١. تطوير بنى مناسبة لتخزين المياه في المزارع وخارجها للحد من التبخر ومن الخسائر الناجمة عن التسرب إلى أدنى حد ممكن.
٢. التحول إلى استخدام أنظمة الأنابيب المقفلة بدلاً من قنوات الري المكشوفة في نقل المياه وتوزيعها في وادي الأردن والأراضي المرتفعة.
٣. إحلال أنظمة ري مناسبة محل نظام الري بالغمر والري بالاتلام.
٤. مشاركة القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ مشاريع الري المقررة.
٥. تحديد أثمان مياه الري التي يوفرها القطاع العام بما يعكس أهمية وندرة المياه في الأردن.

وتحقيقاً لهذه السياسة ستتبني الحكومة الاستراتيجيات وتتخذ الإجراءات التالية:

١. تحديد مهام وصلاحيات الوزارات ومؤسسات القطاع العام المعنية بإدارة الموارد المائية لضمان التكامل في أعمالها.
٢. تعزيز القدرة الوطنية في مجال توفير ونشر المعلومات الفنية الخاصة بأنظمة وتقنيات الري التي توفر في استعمال المياه وتقلل من الفاقد على مستوى المزرعة.
٣. الحد من الاستعمال غير المبرر لمياه الري من خلال تحديد المتطلبات المائية للمحاصيل الزراعية في البيئات الزراعية المختلفة.
٤. رفع مستوى القدرات الإدارية للقوى البشرية العاملة في توزيع مياه الري.
٥. الاستمرار في توعية الجمهور حول الاستعمال الاقتصادي الأمثل للمياه، وحول نوعية المياه، وحماية المساقط المائية.
٦. إعفاء المواد الأولية الداخلة في صناعة نظم الري التي تهدف إلى التوفير في استعمال المياه من رسوم الاستيراد والجمارك.

ب) زيادة كفاءة استعمال مياه الري:

تستهدف زيادة كفاءة استعمال مياه الري تعظيم صافي العائد الاقتصادي للمتر المكعب الواحد من المياه، سعياً إلى الحد من إنتاج المحاصيل ذات الاستهلاك العالي للمياه والهوامش الربحية القليلة خاصةً بعد إلغاء الدعم وإجراءات الحماية التي كانت تقدم لبعض منها. وستضمن آلية السوق والأسعار قيام المزارعين بإعطاء الأولوية للمحاصيل عالية المردود للمتر المكعب من مياه الري والمطلوبة في الأسواق المحلية والخارجية.

وللوصول إلى هذا الهدف، ستعمل الحكومة على ما يلي:

1. وضع خطة لإدارة مياه الري في وادي الأردن تبنى على أساس الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية. ولضمان توافر مياه الري بشكل منتظم خاصة للمحاصيل ذات العائد الاقتصادي العالي، فإن هذه الخطة ستعكس القيمة الاقتصادية والندرة النسبية لمياه الري في مختلف الفصول.
2. تطوير أنظمة تربط ما بين المحصول واحتياجاته المائية لتعظيم صافي العائد من المتر المكعب الواحد من المياه.
3. استخدام التقنيات الممكنة والملائمة للمحافظة على نوعية مقبولة لمياه الري وعلى خصوبة التربة.
4. حماية التربة ومياه الري من التلوث بالمخلفات الكيماوية التي تحملها مياه الصرف الصحي والاستعمالات الخاطئة للأسمدة والمبيدات الزراعية.
5. إعطاء أولوية متقدمة لإجراء بحوث ودراسات لتحديد الاحتياجات المائية للمحاصيل في مختلف البيئات الزراعية، والعائد الصافي للمتر المكعب من مياه الري لمختلف المحاصيل، ومواصفات المياه الممكن استعمالها لري المحاصيل المختلفة، وأثر تغير نوعية المياه على الإنتاج.

ج) نوعية وكمية المياه المعالجة والمياه الجوفية

ستتركز السياسة الحكومية في هذا المجال على المعالجة المناسبة للمياه العادمة لإعادة استخدامها في الري، وعلى الإجراءات الواجب اتباعها للمحافظة على نوعية المياه الجوفية.

وتحقيقاً لذلك ستعمل الحكومة على:

1. إلزام المؤسسات ذات العلاقة بتنفيذ التعليمات الخاصة بمراقبة تغذية الأحواض المائية الجوفية ومستويات الضخ منها.

٢. الالتزام بتنفيذ التعليمات المتعلقة بترخيص حفر الآبار لاستغلال المياه الجوفية في المناطق الزراعية.
٣. حماية مساقط مياه الأحواض المائية الرئيسية لضمان ديمومة مستوى تغذيتها بالمياه كماً ونوعاً.
٤. المراقبة المستمرة لنوعية المياه السطحية والجوفية والتربة الزراعية في المناطق المروية لإيقاف أي تدهور فيها، والتخلص من مصادر تلوثها.
٥. مراقبة مستويات الملوحة والتلوث، خاصةً في المياه المعالجة، والعمل على تخفيضها إلى أدنى حد ممكن من خلال تحسين أساليب المعالجة أو خلطها بالمياه العذبة لتتلاءم مع المواصفة الأردنية للمياه العادمة المعالجة.
٦. الالتزام بتقييم الآثار البيئية لمشروعات وبرامج التنمية ذات العلاقة بالموارد المائية الوطنية ولا سيما السدود ومحطات المياه العادمة.

٢-٣ حماية الاستثمارات في الزراعة المروية

- لتعظيم صافي العائد على استثمارات المنتجين في الزراعة المروية، وللتقليل من المخاطر التي يواجهونها وخفض تكاليف الإنتاج والتسويق إلى الحد الأدنى، ستقوم الحكومة بالإجراءات التالية:
١. توفير المعلومات الخاصة بالسوق للمنتجين والمصدرين بشكل منظم.
 ٢. المساعدة في تنظيم التوازن بين العرض والطلب على السلع المنتجة التي سيصار إلى تسويقها في الداخل والخارج بهدف تفادي الخسائر المحتملة الناجمة عن تذبذب أسعار السوق، نتيجة عدم توازن العرض والطلب.
 ٣. تشجيع تنظيمات المزارعين والمصدرين على تحمل كامل المسؤولية فيما يتعلق بتسويق الإنتاج، بما في ذلك إيجاد أسواق جديدة وإنتاج محاصيل مطلوبة في هذه الأسواق.
 ٤. الالتزام بتطبيق التشريعات الخاصة بالمواصفات الفنية للمنتجات الزراعية والتعليمات الخاصة بالتدريج والتعبئة.
 ٥. توفير ونشر المعلومات الفنية المتعلقة بالآفات الزراعية وأساليب مقاومتها ومخاطر سوء استخدام مدخلات الإنتاج خاصة المبيدات ومراقبة استعمالها.
 ٦. تطوير خدمات ما بعد الجني للخضروات والفواكه والمحاصيل الأخرى بما في ذلك مراقبة الأثر المتبقي للمبيدات، وضبط الجودة، وإقامة مراكز التدريج والتعبئة والتبريد المسبق وتحسين عمليات تداول السلع الطازجة.

٧. توجيه البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا لحل المشاكلات التي تواجه الإنتاج الموجه للسوق والعمل على إشراك المزارعين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير وتخصيص الموارد المالية للبحوث الزراعية وتحديد أولوياتها. ومن الضروري تخصيص موارد مادية كافية للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا تضمن تحقيق نتائج ملموسة لهذه البحوث برصد ما لا يقل عن ٥٢% من مجموع القيمة المضافة الخاصة بالمحاصيل المرورية لهذا الغرض. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الترتيبات يجب أن تنطبق على أي نظام للإنتاج الزراعي موجه نحو السوق وخاصة للأسواق الخارجية.

٣-٣ القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير

لضمان استمرار قدرة المنتجات الأردنية من الخضار والفواكه على المنافسة، ستسعى الحكومة إلى توفير الشروط الملائمة لاستغلال الموارد المتاحة في الزراعة المرورية لإنتاج محاصيل عالية القيمة حيثما تتوفر الفرص التصديرية والشروط الفنية الملائمة للإنتاج، خاصة من تلك المحاصيل التي يتمتع الأردن بميزة نسبية في إنتاجها. ويتطلب تحقيق هذا الهدف عدداً من الإجراءات لتخفيض نفقات الإنتاج ابتداءً من إعفاء جميع مستلزمات الإنتاج المستوردة من الرسوم وانتهاءً بإلغاء إجراءات الحماية. وسيتم تحقيق الأهداف الرامية إلى تعظيم دور الزراعة المرورية في الإسهام في المكتسبات من النقد الأجنبي من خلال تفعيل السياسات الخاصة بتشجيع الصادرات. وسوف تستغل الحكومة ومعها القطاع الخاص المشارك في الإنتاج والتصدير، العلاقات والاتفاقيات التجارية مع البلدان الأخرى والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية لزيادة العائد على الأردن من منافع، وتعزيز الثقة بين المنتجين والمصدرين من أجل علاقات تجارية طويلة المدى، وتحسين مستوى الخدمات والبنى التحتية التسويقية بما يؤدي لزيادة الصادرات من الخضار والفواكه.

الفصل الرابع السياسات والاستراتيجيات لاستثمار إمكانات النمو في الزراعة البعلية

يشكل تطوير وتنمية قطاع الزراعة البعلية في الأردن أحد أولويات التنمية الزراعية، وتحتاج تنمية هذا القطاع إلى أساليب مختلفة متنوعة لأنه القطاع الأقل تطوراً في الزراعة الأردنية، ولأن الزراعة البعلية تتركز بصفة رئيسية في الأراضي المرتفعة التي يعيش عليها غالبية السكان. وسيكون بالإمكان تحقيق تنمية زراعية ناجحة في هذه المناطق بالاستغلال المنطقي والكفؤ للموارد الزراعية المتاحة، وتحسين النمط الحالي لاستعمالات الأراضي وبدائل الاستثمار للقطاعين العام والخاص.

وستسعى الحكومة، من خلال السياسات التي تتبناها في هذا القطاع، إلى تحقيق ما يلي:

١. زيادة إنتاجية الأرض والمياه والأيد العاملة في الأراضي البعلية وذلك من خلال التخصيص الأكفأ لهذه الموارد، ووضع أولويات منطقية للاستثمار في هذه المناطق، وتطوير برامج الأبحاث ونقل التكنولوجيا، مع ضمان التوافق بين الاستثمارات وتقنيات الإنتاج المستعملة وشروط المحافظة على البيئة.
٢. توفير الحوافز والبيئة المناسبة للقطاع الخاص للاستثمار في الزراعة البعلية.
٣. تشجيع النشاطات التي تولد دخولاً عادلة لأسر المزارعين في مناطق الزراعة البعلية.
٤. الحد من الزحف الحضري على الأراضي الزراعية المنتجة في المرتفعات.
٥. استمرار القطاع العام في تبني ودعم مشاريع حفظ التربة والمياه، وحفز القطاع الخاص نحو إقامة المشاريع في هذا المجال.
٦. وضع أولويات منطقية للاستغلال الاقتصادي الكفؤ للأراضي البعلية وتوجيه الاستثمار نحو تحسين الإنتاجية في هذه المناطق مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الاقتصادية المتاحة مما سيؤدي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد وتوزيعها.
٧. التوسع في إنتاج الفاكهة، وخاصة من الأنواع التي يتمتع الأردن بميزة نسبية في إنتاجها، في المناطق التي يزيد معدل سقوط الأمطار بها على (٤٠٠) ملم في السنة ويزيد انحدارها على ٨%.
٨. زيادة استثمارات القطاع العام في النشاطات المساندة للتنمية في الأراضي البعلية وخاصة في مجالات البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وتطوير البنى التحتية الضرورية.
٩. تشجيع انتقال رأس المال الخاص من المدن إلى الريف.

١٠. حماية الأراضي الزراعية في المناطق البعلية من التوسع المضطرد في حدود البلديات على حساب الأرض الزراعية المنتجة ومن التفتت المستمر في الحيازات الزراعية. ومن المعترف به أن أي اقتراح يتعلق بالسياسة الزراعية في هذا المجال سيصطدم بنقاط خلافية مما يتطلب إرادة سياسية لتحقيق ذلك، كما يتوجب على الحكومة أن تضمن بأن برامج التطوير الحضري لن تؤثر بشكل سلبي على الموارد الزراعية والبيئة بل أن يرافقها تحسن في هذه المجالات.

ولتحقيق الأهداف العامة لتنمية الزراعة البعلية، ستعمل الحكومة على ما يلي:

١-٤ إنتاج الزيتون والفواكه

تشجيع التوسع في زراعة أشجار الزيتون وأشجار الفاكهة المتساقطة الأوراق والكرمة في المرتفعات والأراضي التي تزيد نسبة انحدارها على ٨% ويزيد معدل سقوط الأمطار فيها على (٤٠٠) ملم في السنة، نظراً لعائدها الاقتصادي المرتفع نسبياً بالمقارنة مع العائد من المحاصيل السنوية التقليدية من ناحية، ولأن مثل هذه الزراعة تتطلب إقامة الجدران الإستنادية في الأراضي المنحدرة مما يساعد بصورة غير مباشرة في المحافظة على التربة والمياه من ناحية أخرى. كما أن زيادة الإنتاج المتوقعة من الفاكهة نتيجة هذا التوسع ستدعم صادرات الأردن من الخضار، خاصة إلى الأسواق التي تستورد شحنات مختلطة من الخضار والفواكه.

ولتشجيع زراعة أشجار الفاكهة سيتم القيام بأبحاث ودراسات متكاملة لتقدير حجم الطلب المتوقع على الفواكه في الأسواق المحلية والخارجية، وتحديد المناطق الملائمة لإنتاج الأصناف المطلوبة منها، والتقنيات الممكن إدخالها لزيادة معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته بما في ذلك استعمال المياه المعالجة للري التكميلي في هذه المناطق.

٢-٤ إنتاج الحبوب

تشجيع زراعة الشعير بدل القمح في المناطق التي يتراوح معدل سقوط الأمطار فيها بين ٢٠٠-٣٠٠ ملم سنوياً والتي تعتبر أكثر ملاءمة لزراعة الشعير. ولذا ستقوم الحكومة بإعادة النظر في أسعار شراء الحبوب من المنتجين لتحقيق الموازنة بين أسعار القمح والشعير. ومن المتوقع أن تؤدي هذه السياسة إلى تشجيع المزارعين على الانتقال من نظام الإنتاج الحالي إلى نظام زراعي يجمع بين زراعة الشعير وتربية الماشية.

وستركز أبحاث الحبوب ونقل التكنولوجيا على مناطق محددة ذات فرص واضحة وكبيرة لزيادة الإنتاجية من خلال إدخال تقنيات إنتاج أو ابتكارات حديثة، وتتوافر فيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على تبني هذه التقنيات من قبل الفئات المستهدفة من المزارعين.

٤-٣ الحد من التوسع السريع لحدود البلديات على حساب الأراضي الزراعية

يقيم معظم سكان الأردن في المناطق البعلية المرتفعة التي تعتبر المناطق المفضلة من الناحية المناخية لأغراض السكن. ومن المسلم به أنه لابد للأعداد المتزايدة من السكان من الحصول على السكن وأماكن العمل، الأمر الذي يستدعي بالضرورة تطويراً حضرياً وتنمية صناعية في مناطق البلديات، وبالتالي توسعاً مستمراً في حدودها. وحيث أن الضغط السكاني ليس سوى جزءاً من التفسير لظاهرة الزحف العمراني المتزايد على الأراضي الزراعية، لذا ستعمل الحكومة على التأكد من أن تحمل مشاريع ومخططات التطوير الحضري في المناطق المرتفعة في ثناياها، تقدم الزراعة في المناطق البعلية لا اضمحلالها، وعلى توجيه نمو المدن ليكون مكملاً للتنمية الزراعية حيث يمكن إحاطة المدن المزدهرة بزراعة ناجحة تعود بالفائدة على الناس والاقتصاد والبيئة.

ولخفض وتيرة الاعتداء على الأراضي الزراعية، وربما إيقافها، ستتبنى الحكومة الاستراتيجيات

التالية:

١. توثيق التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية البعلية خلال السنوات العشرين الأخيرة من قبل المركز الجغرافي الملكي باستخدام المواد المحفوظة في الأرشيف والاستشعار عن بعد.
٢. وقف توسيع حدود تنظيم المجالس البلدية والقروية لحين إجراء دراسة من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة ووزارة الزراعة ووزارة التخطيط حول الاستعمال الأمثل للأراضي في هذه المناطق، وتقديم التوصيات الخاصة بذلك.
٣. فرض ضريبة "تحويل الاستعمال" على الأراضي الزراعية التي تباع لأغراض التطوير الحضري أو إقامة الصناعات، واستعمال عوائدها لتحسين الخدمات البلدية والزراعية.
٤. إعطاء الأولوية في تخصيص المياه المعالجة الآتية من المناطق الحضرية لري الأراضي الزراعية المجاورة لتلك المناطق مما سيؤدي إلى زيادة صافي عائدها الزراعي ويشجع على استعمالها لأغراض الزراعة.

٥. تمثيل وزارة الزراعة في مجالس التخطيط المحلية للبلديات ومشاركة وزارة الزراعة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير مناطق البلديات والقرى والأرياف، أو تلك المتعلقة باستعمالات الموارد الطبيعية الزراعية والمحافظة عليها.

٤-٤ تجميع الأراضي الزراعية

يعتبر تفتت ملكية الأرض الزراعية من العوائق الرئيسة أمام زيادة الإنتاجية الزراعية وسلامة إدارة الموارد الطبيعية في الأراضي البعلية. وهي مشكلة صعبة الحل عند التصدي لها من الناحية السياسية والاجتماعية. ومع ذلك لا بد من العمل على تفادي المزيد من تفتت الملكيات والحيازات الزراعية، وعلى تشجيع تجميع قطع الأراضي الصغيرة أو المشتتة في حيازات أكبر. ويتطلب ذلك إصدار تشريعات شاملة ومدروسة يمكن أن تتضمن وضع حدود دنيا لمساحات القطع المسموح بإفرازها من الأراضي الزراعية وفقاً للقدرة الإنتاجية للأرض، والسماح بتخصيص الأراضي الضرورية لمشاريع التطوير الحضري من الأراضي غير المنتجة التي تغطي الطبقة الصخرية أكثر من ٧٥ ٪ من مساحتها.

٥-٤ المحافظة على التربة والمياه

سيوجه الاهتمام في هذا المجال نحو الأراضي التي تزيد نسبة انحدارها على ٨ ٪. وعلى الرغم من أنه قد تم إنجاز الكثير في مجال حماية التربة والمياه من خلال برامج تطوير الأراضي المرتفعة وحماية مساقط المياه التي قامت الحكومة بدعمها، إلا أن المهام المتبقية كبيرة وملحة. ولذا ستعمل الحكومة على توسيع مشاركتها في تنفيذ برامج المحافظة على التربة والمياه لزيادة إنتاجية هذه الأراضي وحماية مصادر المياه ووقف انجراف التربة. وستعمل الحكومة على تشجيع القطاع الخاص على توسيع دوره في هذا المضمار، وخاصة في مجال الاستثمار في زراعة أشجار الفاكهة.

الفصل الخامس السياسات والاستراتيجيات للاستغلال المستدام للمناطق قليلة الأمطار (أقل من ٢٠٠ ملم/السنة)

تشكل أراضي المراعي الطبيعية نحو ٩٠% من مجمل مساحة المملكة، تساهم بنحو ٤٠% من مجموع متطلبات تغذية الثروة الحيوانية من البروتين النباتي. ورغم اتساع مساحة هذه الأراضي إلا أن معدل إنتاجية وحدة المساحة فيها منخفض جداً. وقد تدهورت نوعية هذه الأراضي وغطاؤها النباتي إلى حد كبير بسبب سوء الاستعمال. فقد تمت حراثة وزراعة مساحات واسعة من أراضي المراعي بالشعير غالباً من أجل وضع اليد عليها للمطالبة بها فيما بعد. كما نجم عن إدخال وسائل النقل الحديثة في نقل قطعان الماشية والماء تكرار الرعي السنوي لمساحات كبيرة من المراعي الطبيعية وبأعداد متزايدة من الأغنام تتجاوز حمولتها الرعوية. وقد أدت هذه الممارسات إلى تدهور هذه المراعي وتدني إنتاجها وإلى انجراف التربة على نطاق واسع وتسارع عملية التصحر وتدهور الخصائص الطبيعية لهذه الأراضي.

وهناك إجماع واسع بأن الأمر قد بلغ حداً حرجاً يتطلب اتخاذ إجراءات تشريعية ومؤسسية ومادية لوقف تدهور المراعي الطبيعية والتصحر في هذه المناطق، لأن الإبقاء على التسيب الراهن في استعمال الأراضي سيقود دون شك إلى المزيد من تدهور التربة وتصحر مساحات جديدة من الأراضي المنتجة والمستقرة.

وتستهدف سياسة الحكومة في هذا المجال تحقيق ما يلي:

١. وقف تدهور أراضي المراعي الطبيعية وعكس مسار عملية التصحر الحالية.
٢. استعادة إنتاجية الأراضي الرعوية وزيادة إنتاج الأعلاف من المراعي الطبيعية وبالتالي زيادة إنتاج الثروة الحيوانية.
٣. تحسين البيئة العامة في هذه المناطق.
٤. تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان المقيمين في هذه المناطق، والمعتمدين عليها في معيشتهم.

ولتحقيق هذه الأهداف ستعمل الحكومة على:

١. معالجة المشكلات القائمة المتعلقة باستعمالات أراضي المراعي الطبيعية وإدارتها، وصولاً لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في هذه المناطق.
٢. إعادة النظر في دور ومسؤوليات المؤسسات والهيئات الحكومية المعنية بهذه الأراضي والنظر في إنشاء جهاز متخصص مزود بالكفاءات والخبرات اللازمة لتنفيذ السياسات المتعلقة بتطوير وتنمية الأراضي الرعوية.
٣. الاستمرار في تحمل المسؤولية فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف عملية التصحر وعكس مسارها بمشاركة نشطة من السكان المعنيين.

وتشير الدراسات إلى أن الإنتاجية الحالية لأراضي المراعي الطبيعية يمكن زيادتها إلى أربعة أو خمسة أضعاف خلال فترة لا تتجاوز العشر سنوات. كما يمكن استدامة هذه الإنتاجية من خلال تطبيق تقنيات زراعية متاحة ثبت نجاحها في زيادة القدرة الإنتاجية لهذه الأراضي. وبالرغم من أن قاعدة الموارد والتكنولوجيا الملائمة لزيادة إنتاجية هذه الأراضي متوافرة إلا أنه لم يتم حتى الآن وضع خطط واستراتيجيات لتحسين إدارة هذه المناطق، ولم يتم أيضاً وضع التشريعات القانونية، وإنشاء أو تعديل هيكلية المؤسسات القائمة لمعالجة الوضع الحالي.

١-٥ التشريعات الخاصة بحيازة الأرض

تحكم حيازة الأراضي في هذه المناطق التشريعات والتعليمات الواردة في قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣، إلا أن تطبيق أحكام مواد هذا القانون الخاصة بأراضي الرعي لم يتعد الحدود الدنيا. لذا ستعمل الحكومة على تفعيل أحكام هذه المواد كضرورة ملحة لحماية وإنقاذ أراضي المراعي من عمليات قلع الشجيرات الرعوية والحراثة والرعي الجائر وغير ذلك من الممارسات الضارة.

وسيتم إعادة النظر في هذا القانون وتعديله لتضمينه مفاهيم جديدة للاستفادة من الأراضي الرعوية بمنحى جماعي بدلاً من الاستغلال الفردي بغية استعادة الإنتاجية المستدامة للمراعي الطبيعية، ومنع حراثة الأراضي الهامشية، والعمل على تحقيق إدارة مثلى للمراعي تتوافق مع متطلبات الحفاظ على البيئة.

وستعمل السياسة الجديدة الخاصة بزيادة واستغلال أراضي المراعي على تمكين الحكومة من إعادة فرض سلطتها القانونية على الأراضي الهامشية غير المسجلة، خاصة تلك التي جرت فلاحتها لإنتاج الشعير، لتتم إدارتها بطريقة ملائمة تضمن لها الإنتاجية المستدامة، وتمنع انجرافها وتعريتها.

٢-٥ تحسين إنتاج الأعلاف في المراعي الطبيعية:

من المعروف أن إنتاج الأعلاف في المراعي الطبيعية موسمي، في حين يتوجب توفير الأعلاف للثروة الحيوانية على مدار السنة. ولتحقيق ذلك ستسعى الحكومة إلى إيجاد نوع من التكامل في إنتاج الأعلاف من المراعي الطبيعية ومن الأراضي المستغلة بالمحاصيل الزراعية وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

١. إجراء مشاهدات لإمكانات تحسين إنتاج الأعلاف في مواقع مختارة من أراضي المراعي الطبيعية.
٢. وضع خطط لإدارة المراعي الطبيعية وتنظيم رعي الحيوانات فيها، وتحديد الأنواع والأعداد المسموح برعيها، وفترات الرعي، على أن تتم مراقبة تنفيذ هذه الخطط والالتزام بها.
٣. تنظيم وتطوير المراكز الخاصة بتوفير مياه السقاية للحيوانات في مناطق البادية.
٤. تحسين إدارة قطعان الماشية عن طريق تحسين الممارسات في الانتقاء والاستبعاد والتربية.
٥. تحسين كفاءة تحويل الأعلاف.
٦. وضع برامج تضمن توزيع الأعباء في مجال تنمية الثروة الحيوانية بين أراضي المراعي الطبيعية المستصلحة ونظم الإنتاج الزراعي الحيواني المتكاملة في المناطق الزراعية.

٣-٥ وقف التصحر وعكس مساره

لإيقاف التصحر واستصلاح الموارد وتنميتها في المناطق قليلة الأمطار ستتبني الحكومة تنفيذ برنامج ثلاثي المراحل.

أ) المرحلة الأولى وتشمل:

- إعداد برامج لاستصلاح وتنمية أراضي المراعي من خلال توعية الجمهور والحوار البناء بين المواطنين وقيادتهم في هذه المناطق وبين متخذي القرارات في الحكومة.
- توفير دعم سياسي لهذه البرامج .
- تحديد أنماط الاستخدام المناسبة لأراضي المراعي الطبيعية حسب المناطق.

- توفير الوسائل والأدوات الضرورية لتطبيق السياسة المقترحة بما في ذلك الأجهزة الحكومية الملائمة للقيام بالمهام المطلوبة.

(ب) المرحلة الثانية وتشمل:

- استعادة القدرات الإنتاجية للمراعي الطبيعية من خلال تعديل أعداد الحيوانات إلى الحد الذي يتناسب مع الحمولة الرعوية لهذه المراعي.

(ج) المرحلة الثالثة وتشمل:

- تنمية المراعي الطبيعية من خلال تطوير إنتاج الأعلاف وإدخال نظم إدارة المراعي للوصول إلى إنتاج حيواني يتسم بالكفاءة والاستدامة.

٤-٥ تنظيم عمليات اجتياز الحدود من قبل الحيوانات والرعاة

ستعمل الحكومة على التعاون والاتفاق مع البلدان المجاورة حول حقوق الرعي وإجراءات الحجر الصحي في المناطق القريبة من الحدود، وحول تحركات القطعان والرعاة واجتياز الحدود. كما سيتم التأكيد مجدداً على أهمية تنفيذ مشروع تطوير حوض الحماد الذي أنشئ لتعزيزاً للتعاون الإقليمي بين دول الإقليم في مجال تنمية المراعي الطبيعية.

٥-٥ تدريب القوى البشرية

أسهم النقص الحاد في أعداد المختصين في إدارة الأراضي الجافة في تفاقم مشكلات إساءة استعمال المراعي الطبيعية في الأردن. ولذا ستعمل الحكومة على تدريب القوى البشرية في التخصصات التي تدعو الحاجة إليها وذلك من خلال تطوير القدرات التدريبية الوطنية و الإقليمية، وستأخذ باعتبارها مشاركة قطاعات السكان التي لها مصلحة خاصة بتطوير المراعي في البرامج التدريبية التي ستنفذ، كما ستبحث عن التمويل اللازم لذلك.

الفصل السادس السياسات والاستراتيجيات لاستثمار إمكانيات النمو في الإنتاج الحيواني

تستلزم صياغة أهداف واضحة لسياسة تنمية الثروة الحيوانية مراجعة دقيقة لأوضاع هذا القطاع، لتقييم عمليات الإنتاج والتصنيع والتسويق، والتعرف على الفرص والإمكانات المتاحة لتحسين إنتاجية مختلف الأنظمة الإنتاجية في القطاعات الفرعية الأربعة التالية:

- **اللحوم الحمراء:** حيث ما زال الأردن في توفير احتياجاته من اللحوم الحمراء على الاستيراد إلى حد بعيد. فالإنتاج المحلي لا يغطي سوى نسبة ضئيلة من الاستهلاك لا تتجاوز الثلث في أفضل السنين. وتساهم المحترات الصغيرة من الأغنام والماعز بنحو ٧٨ % من الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء، بينما تساهم الأبقار بحوالي ١٩ % والجمال بحوالي ٣ % . وتعكس هذه النسب أهمية المحترات الصغيرة في إنتاج اللحوم الحمراء.

وتتوافر في الأردن بعض الإمكانيات لزيادة الإنتاج الوطني من اللحوم الحمراء وتقليص حجم المستوردات من خلال وضع وتنفيذ سياسات متكاملة لتحسين كفاءة الإنتاج في مشاريع التربية التقليدية وإقامة مشاريع إنتاج على أسس تجارية. وسيكون لمثل هذه السياسات فوائد اجتماعية تتمثل في زيادة الدخل والعمالة الريفية، كما سيكون لها أثراً إيجابياً على التنمية الإقليمية، بسبب إنتشار تربية الأغنام والماعز، والتي تشكل المصدر الرئيسي للحوم الحمراء، في مجمل مناطق المملكة.

ويتطلب تنفيذ هذه السياسات استثماراً متزامناً من قبل القطاع الخاص في إنشاء المسالخ والمرافق الأخرى الضرورية.

- **الحليب:** كذلك مازال الأردن يعتمد على الاستيراد لتأمين حاجاته من الحليب ومنتجات الألبان. وتساهم الأبقار بحوالي ٦٠% من الإنتاج المحلي للحليب، في حين تساهم الأغنام والماعز بحوالي ٤٠%. ومع أن إنتاج المجترات الصغيرة من الحليب لا يوازي مساهمتها في إنتاج اللحوم الحمراء، إلا أنه يشكل مع ذلك جزءاً هاماً من الإنتاج المحلي. ولا بد من الإشارة إلى أن حوالي ٢٥% من الحليب المنتج محلياً يصدر على شكل منتجات ألبان، كالسمنة والجبنه البيضاء. ولتطوير إنتاج الحليب ومشتقاته من الألبان، ولا بد من التركيز على وضع وتنفيذ برامج لتنمية وتطوير إنتاج المجترات الصغيرة بشكل خاص، ولزيادة معدلات الإنتاج في مزارع الأبقار الصغيرة التي تحتوي على ستة رؤوس من البقر أو أقل. إن اعتماد المملكة بدرجة كبيرة على الاستيراد لتأمين احتياجاتها من الحليب ومنتجاته يستلزم إعادة النظر بصورة شاملة ومستمرة في سياسات الإنتاج والتسويق، مع التركيز على تحسين كفاءة الإنتاج وإحلال الإنتاج الوطني محل الاستيراد كلما أمكن ذلك، والانتقال إلى مرحلة الإنتاج التجاري الكبير.
- **لحوم الدواجن:** لقد وصلت المملكة إلى مستوى عال من الاعتماد على الذات في هذا المجال، فالإنتاج المحلي من لحوم الدواجن يوفر ما نسبته ٩٧% من الاحتياجات. لذلك سيتم التركيز على تحسين وسائل وأساليب تسويق الدواجن الحية، وتطوير مرافق تجهيز وتخزين وتصنيع لحوم الدواجن، وتطوير البنى التحتية الضرورية لذلك.
- **بيض المائدة:** يعتبر الأردن مكتفياً ذاتياً من بيض المائدة، لذلك سيتم التركيز على تحسين نظم وأساليب ومرافق التسويق وتطوير البنى التحتية الخاصة بالتدريج والتعبئة والتداول. كما سيتم خلق توازن بين العرض والطلب للحد من التذبذب في الأسعار من خلال آلية السوق مما يتطلب إقامة نظام كفؤ لتسويق البيض وتوفير المعلومات للمنتجين في هذا المجال.

١-٦ الأهداف الرئيسية لتنمية الثروة الحيوانية

لتحقيق تقدم ملموس في مجال الإنتاج الحيواني والنشاطات المرتبطة به من تصنيع وتسويق، ستسعى الحكومة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. زيادة إنتاج الأعلاف من مصادر الإنتاج الرئيسية المتمثلة بالمراعي الطبيعية، ومن المنتجات الزراعية الثانوية كبقايا زراعات الخضار المروية والمحاصيل الحقلية، ومن زراعة الشجيرات والنباتات الرعوية في الأراضي الهامشية غير الملائمة لزراعة المحاصيل الحقلية، وزراعة المحاصيل العلفية في الأراضي البعلية والمروية، والتوسع في تصنيع الأعلاف من مخلفات المحاصيل ومسالخ الحيوانات والدواجن والصناعات الغذائية.
٢. تحسين نظم التغذية وتربية الحيوان مع التركيز على استخدام العلائق المتوازنة في التغذية ودورات الإنتاج.
٣. تحسين الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية مع التركيز على الوقاية من الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان.
٤. تحسين وسائل ومرافق تصنيع وتسويق المنتجات الحيوانية.

٢-٦ سياسات تنمية الثروة الحيوانية

- وتحقيقاً للأهداف سالفة الذكر ستعمل الحكومة على تبني السياسات التالية:
- اعتماد نظم إنتاج وتصنيع وتسويق تلتزم بالمحافظة على البيئة، وخاصة فيما يتعلق بالمخترات الصغيرة.
 - تطوير وإدخال نظم إنتاج متكاملة تجمع بين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوان لتحقيق الاستغلال الأجدى للأراضي الزراعية.
 - إحياء المراعي الطبيعية المتدهورة وتطويرها وإدارتها بشكل يضمن تحقيق مستويات عالية من الإنتاج المستدام من قطعان الماشية التي تستخدمها.
 - المحافظة على المصادر الوراثية الحيوانية وتحسينها بتنفيذ برامج شاملة لتربية الحيوان تشمل الانتخاب والتهجين، والتوسع في برامج الأبحاث التطبيقية ونقل نتائجها إلى المربين.
 - توفير وتحسين خدمات التحصين والوقاية من الأمراض الحيوانية، وتوفير خدمات بيطرية متخصصة تشمل إقامة مراكز ميدانية لتشخيص الأمراض.

- توفير الرقابة على الأدوية البيطرية والمواد البيولوجية المصنعة محلياً والمتداولة في الأردن، وتشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات البيطرية العلاجية، وإقامة المشاريع الإنتاجية في المجالات البيطرية، وتأكيد دور الأردن الإقليمي والدولي في مكافحة الأمراض الحيوانية الوبائية والمشاركة.
- القيام بالأبحاث التطبيقية لبناء نظم لإدارة الثروة الحيوانية وطرق التربية، قابلة للتطبيق وذات جدوى اقتصادية، بغية الاستفادة المثلى من الموارد العلفية المتاحة مع العناية بتوفير خدمات الإرشاد والتدريب للمنتجين في هذا المجال.
- تحسين نظم تصنيع وتسويق الحليب والدواجن ومنتجات الثروة الحيوانية الثانوية كالجلود وغيرها وذلك من خلال توفير البيئة الملائمة للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.
- إلغاء تحديد أسعار البيض ولحوم الدواجن ومنتجات الثروة الحيوانية على أن يكون ذلك بالسرعة الممكنة لتعظيم المنافع الإيجابية لهذا الإجراء وتقليل الآثار السلبية المحتملة لعملية التغيير إلى أدنى حد ممكن.
- التوقف التدريجي عن دعم الأعلاف، مع مراعاة اتخاذ الإجراءات الضرورية للحد من الآثار السلبية المؤقتة لهذا التوقف من خلال تبني الحكومة برنامجاً للدعم في المرحلة الانتقالية يسمح للمنتجين بالتكيف مع الظروف الجديدة.
- توجيه اهتمام خاص لتشجيع الصادرات من المنتجات الحيوانية، والحد من معوقات التجارة الخارجية التي تحول دون تنمية قطاع الثروة الحيوانية.
- تعزيز دور القطاع الخاص في مجال توفير الأعلاف والمركزات العلفية، والعمل على تحسين نظام ضبط الجودة.
- تشجيع أنشطة تربية الثروة السمكية في المياه العذبة أو المالحة، ومشاريع تربية النحل كلما كان ذلك ممكناً من الناحية الفنية، ومجدياً من الناحية الاقتصادية.

الفصل السابع السياسات والاستراتيجيات لاستغلال إمكانات النمو في الثروة الحرجية

يعتمد قطاع الحراج في الأردن في إدارته وتنميته على موازنة الدولة بصفة رئيسة، حيث يعتبر جزءاً مهماً من الإرث الوطني وعاملاً من عوامل الاستقرار الاجتماعي والبيئي في المملكة. ويعاني هذا القطاع من فقدان مستمر للأراضي الحرجية، الحكومية منها والخاصة، ومن اعتداءات مختلفة على الغابات كالرعي غير المنظم والحرائق وغيرها، كما أنه يعاني من نقص في الكوادر البشرية المتخصصة، ومن شح في الموارد المالية الضرورية لتغطية متطلبات الحماية والاستثمار والتنمية، ومن نقص في الأبحاث المتعلقة بالموارد الحرجية.

ولأهمية دور الغابات في التنمية الشاملة ولتجاوز المشكلات المشار إليها أعلاه، فستسعى سياسة تنمية الثروة الحرجية لتحقيق ما يلي :

١. تنويع النشاطات الحرجية لتلائم واحتياجات الناس.
٢. العمل على تطوير نظم للاستغلال المستدام للأراضي الحرجية.
٣. تجميع الأراضي الحرجية.
٤. الحد من الممارسات غير السليمة بيئياً واتباع أسس مدروسة بعناية سواء في مجال تحديد الأراضي الحرجية الخاصة الممكن تحويلها للاستغلال الزراعي أم في وضع نظم استعمال مستدام للأراضي الحرجية من خلال إدخال الغابات كجزء من نظام متكامل يجمع بين استغلال الغابات والأراضي الزراعية وإدخال زراعة الأشجار الحرجية كجزء من نظم الإنتاج الزراعي.

وستتضمن الأهداف الرئيسة للسياسة الحرجية ما يلي :

٧-١ زيادة المساحة المغطاة بالغابات

سيتم في هذا المجال تبني واتباع الاستراتيجيات والوسائل التالية:

• تعريف الموارد الحرجية:

وذلك بالتوضيح القانوني لماهية الأراضي الحرجية ومن ثم تحديد الأراضي الواجب تغطيتها بالغابات.

- **تحديد الوضع القانوني للأراضي غير المشغولة، وتصنيف ما لا يصلح منها إلا للتحريج كأرض حرجية:**

ولتحقيق ذلك ستعمل الحكومة على إجراء مسح شامل للأراضي غير المسجلة وغير المسوحة أو التي لم تتم تسويتها بعد، وتحديد مواقع الأراضي التي لا تصلح إلا للأغراض الحرجية لسبب المحددات الطبيعية أو الموقع وتحديد وضعها الفعلي، ووضع الإطار القانوني لاستملاك هذه الأراضي للأغراض الحرجية، وتوفير المخصصات والوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك. كما ستعمل الحكومة على تحديد أولويات التحريج في الأراضي المسجلة حرجاً على أساس ملاءمة الأرض، وظروف البيئة المحلية مع مراعاة توزيع نشاطات التحريج بين المحافظات.

- **دمج أو تجميع الأراضي الحرجية:**

إن تبشر قطع الأراضي الحرجية وصغر مساحتها وتداخل الأراضي المملوكة بينها يحول دون تجميع هذه الأراضي وإدارتها إدارة سليمة. لذا سيتم اتخاذ الإجراءات الضرورية لتجميع الوحدات الحرجية المتجاورة باستخدام وسائل قانونية تشمل الاستملاك والمبادلة وفق جدول زمني محدد وأطر قانونية تسمح بالتنفيذ، كما سيتم إنشاء صندوق لعائدات بيع الأراضي الحرجية التي لم تعد تؤدي وظائفها، واستعمال أموال هذا الصندوق لغايات تنمية وتطوير الأراضي الحرجية.

- **التوسع في المساحات المغطاة بالحراج:**

ستعمل الحكومة على تكثيف عمليات التحريج في الغابات القائمة والأراضي الحرجية الجرداء أو قليلة الكثافة وحماية غطائها النباتي والمحافظة على الأصول الوراثية من الأشجار الحرجية خاصة تلك المعرضة لخطر الإندثار.

- **وقف عملية تحويل الأراضي الحرجية إلى أغراض أخرى:**

ستعمل الحكومة على وضع سياسة عامة للحد من تحويل الأراضي الحرجية إلى استعمالات أخرى، كما ستضع تعليمات دقيقة تكفل حماية مواقع الغابات الرئيسية. ونظراً لوجود ضغوط متزايدة من قبل مالكي الأراضي الحرجية الخاصة لاستغلالها في زراعة أشجار الفاكهة، فستضع الحكومة شروطاً ومعايير دقيقة للإجراءات المتعلقة بهذا الخصوص تتضمن التزام المالكين باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على التربة والمياه في الأراضي الحرجية التي يتم تحويلها لزراعة أشجار الفاكهة بما يضمن الإبقاء على وظيفة الغابات في تلك المواقع. ويتطلب ذلك مراجعة التشريعات الحالية التي تتعلق بإدارة الغابات وتحديثها ووضع المعايير التي تميز أو تحظر تحويل الأراضي الحرجية إلى أغراض أخرى.

ومن المهم ملاحظة أن الأراضي الحرجية (الحكومية منها والخاصة) لها وظائف اجتماعية تتعلق بحماية البيئة والبنى التحتية العامة والخاصة، ويتضح هذا الدور بصفة خاصة في المواقع المعرضة للخطر حيث تقوم الغابات بمهمة حماية الأراضي الزراعية المنحدرة، وحماية البنى التحتية الخاصة بالنقل والري والإسكان وغيرها.

٢-٧ تحسين إدارة الغابات

لا بد من أن تأخذ إدارة الإنتاج المستدام في الأردن بعين الاعتبار ليس فقط القدرات الإنتاجية للغابات بل دورها الهام في حماية الموارد الزراعية أيضاً. ولذا فإن المطالبة بزيادة المساحات المشغولة بالحراج لا بد أن تتوافق مع إدارة كفوءة للغابات لإبراز هذا الدور بوضوح. ولتحقيق ذلك ستبني الحكومة الاستراتيجيات التالية لتحسين إدارة الغابات وزيادة إسهامها في التنمية الزراعية الشاملة.

• اعتبار التحريج أحد الخيارات المهمة لدى تحديد استعمالات الأراضي:

حيث يوجد في الأردن أراضٍ حرجية مختلفة في أوضاعها ومواقعها ومراحل تطورها، ولذا فإن وضع برنامج شامل لإدارة الحرج والأراضي الحرجية على مستوى المملكة أمر أساسي لتحقيق الإنتاجية القصوى والمستدامة من هذه الأراضي.

• حماية الموارد الحرجية:

تتطلب حماية الموارد الحرجية عقداً اجتماعياً واسع القاعدة مع الأفراد المعنيين في المجتمع خاصة أولئك الذين يعيشون بجوار الغابات، والتأكيد على أن هذه الموارد تخضع لإشراف سلطة حكومية مسؤولة وقادرة على تنفيذ التعليمات الخاصة بإدارة هذه الموارد ومتابعتها.

وستبني الحكومة الإستراتيجيات التالية التي سيتم اتخاذها فوراً لمواجهة الضغوط الناجمة عن الزيادة السكانية والتغيرات في استعمالات الأراضي.

-مراجعة وتحديث التشريعات المعمول بها حالياً والمتعلقة بجميع أوجه حماية الموارد الحرجية.

-تعزيز شعور المواطنين والمجتمع بأهمية حماية الموارد الحرجية عن طريق التثقيف والإعلام والإرشاد.

-تعزيز شبكة الحماية من الحريق التي تديرها وزارة الزراعة.

-تفويض مكاتب الحراج الميدانية سلطة تنفيذ القانون.

٣-٧ توسيع القاعدة المعرفية المتعلقة بالموارد الحرجية والبيئة:

إن أي تحسين في إدارة الموارد الحرجية لا بد وأن يعتمد على قاعدة علمية سليمة. ولتحقيق ذلك فإنه سوف يتم تحديد احتياجات الحراج من البحوث ووضع خطة أبحاث متكاملة ذات أولويات محددة بدقة. ويمكن تلخيص أهم هذه الأولويات بما يلي:

- تطوير تقنيات فعالة ومقبولة اقتصادياً لاستصلاح أراضي الغابات الجرداء والمتدهورة، وتحديد أنواع الأشجار والشجيرات الحرجية الأكثر ملائمة للزراعة في المناطق الجافة والقاحلة وفي المناطق المعرضة للملح أو التصحر أو الإنزلاقات الأرضية.
- تعزيز دور الحراج في المحافظة على البيئة بما في ذلك دورها في تغذية أحواض المياه الجوفية، وتخفيف حدة الفيضانات، وحماية مساقط المياه وشفاف الأنهر من الانجراف، والمحافظة على التنوع البيولوجي وحماية الحياة البرية.
- تعظيم الاستفادة من دور الغابات في تثبيت النتروجين في التربة وتدوير استعمال العناصر الغذائية، وزيادة المواد العضوية في أراضي الغابات والنظم الزراعية التي تجمع بين زراعة المحاصيل والأشجار الحرجية.
- زيادة الإنتاج المستدام من الغابات ومن نظم الزراعة الحراجية بانتقاء الأصول الوراثية المناسبة من الأشجار الحرجية وتحسينها واستخدام التقنيات الحديثة التربية والإكثار.
- وضع أسس للإدارة السليمة للغابات والأشجار الحرجية من أجل استعمالات متعددة الأغراض ومستدامة لهذه الغابات.
- القياس الكمي للفوائد الاقتصادية المتأتية من دور الغابات في حماية موارد الإنتاج وتوفير الاستقرار البيئي كقاعدة للمحافظة على الإنتاجية الزراعية، سواء كان ذلك على مستوى الاقتصاد الجزئي، فيما يتعلق بالمزارعين الذين يصونون ويديرون الغابات الخاصة بهم، أم على مستوى الاقتصاد الكلي المتعلق بفوائد الغابات للبلاد.

٤-٧ تحسين القدرة الوطنية في مجال تنمية الثروة الحرجية

هنالك حاجة ماسة لتوسيع إدراك المواطنين وتفهمهم لأهمية الحراج وذلك لضمان دعمهم للنشاطات الخاصة بتنمية الحراج والمحافظة عليها. وفي هذا المجال ستعمل الحكومة على تنفيذ ما يلي:

- بناء قدرات وطنية تتسم بالكفاءة في مجال إدارة الغابات وتوفير جميع الأدوات والوسائل الضرورية لتحقيق الإدارة السليمة للغابات، خاصة في مجال تطوير الإطار التشريعي وبناء جهاز حكومي كفوء ومزود بعدد كاف من المتخصصين في مختلف مجالات العمل، وميزانية منتظمة تفي بالغرض.
- تعزيز التنسيق والتعاون المؤسسي بين الأطراف ذات العلاقة بقضايا الحراج والتي تتنافس لتحقيق ذات الأهداف، وذلك لتركيز الجهود وزيادة فاعلية هذه المؤسسات واستغلال الموارد البشرية والمادية المحدودة بشكل افضل بالإضافة إلى تفادي الازدواجية والمواجهات المؤسسية. وضمن هذا الإطار ستعمل الحكومة على اتخاذ الإجراءات التالية:
 - تحديد المؤسسات ذات العلاقة بقضايا البيئة والحراج، وتحديد مجالات عملها بكل دقة لتفادي التداخل في أعمالها، ومن ثم تحديد الآلية المؤسسية المناسبة للتنسيق والتعاون.
 - توعية الجمهور وزيادة مشاركته في معالجة قضايا الغابات والبيئة من خلال إعادة النظر في المناهج التعليمية ابتداء من المرحلة الأساسية وانتهاء بالمرحلة الثانوية لزيادة التركيز على التوعية ومشاركة الجمهور.
- تفعيل وزيادة المشاركة الجماهيرية حيث تواجه إدارة الحراج والموارد الطبيعية في الأردن مشكلات عديدة كما هو الحال في أي مكان آخر في العالم. وللتعاون في حل هذه المشكلات ستقوم الحكومة بمطالبة الجمهور وحفزه على المساهمة في تنمية الحراج وإدارتها وذلك من خلال تشجيع المنظمات غير الحكومية والتنظيمات السياسية المحلية على المشاركة في أعمال التمويل والتطوير. ومن خلال إعطائها صلاحيات أوسع في مجال إدارة التنمية والاستثمار. وضمن هذا الإطار سيتم تحديد المؤسسات المهمة بذلك وتشجيعها على ممارسة نشاطاتها ضمن إطار قانوني سيتم وضعه ليكفل لها الحق في جمع الأموال وإنفاقها في هذا المجال.